البناء
السنة السابعة / الاثنين / 13 تموز 2015 / العدد 1830
Seventh year / Monday / 13 July 2015 / Issue No. 1830

# الديون الخارجية... والخيارات الصعبة

■ لمياء عاصي

تزداد حدّة الترقب للخيارات المطروحة أمام اليونان والاتحاد الأوروبي، مع تصاعد حرارة الأزمة اليونانية، وخصوصاً بعد أن اصطفّ المواطنون اليونانيون في طوابير أمام الصرّافات، حيث امتنعت البنوك عن دفع أي أموال للمودعين تزيد عن الـ 60 يورو في اليوم، وهذا الإجراء من قبل البنوك غير محدّد التاريخ ولا أحد يعلم متى سيتم الإفراج عن الأموال المودعة فيها، وعادة تتخذ البنوك مثل هذه الإجراءات لمنع التأثيرات السلبية، لخوف الناس على ودائعهم، ما يسبّب ارتفاعاً كبيراً في معدلات سحب الودائع، ما قد ينتج عنه إفلاس لهذه البنوك.

في الحديث عن الأزمة اليونانية، أسئلة كثيرة تطرح نفسها، لعلّ أبرزها: ما هو أصل هذه الأزمة وكيف حصلت؟ بعد انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي عام 1981، ودخولها منطقة اليورو عام 2001، أغدق الدائنون القروض عليها وهم يعرفون أنّ كفاءة الأداء الحكومي ليست عالية ولا تحتمل الثقة الكبيرة، في ما يخصّ القروض بهذا الحجم حيث بلغت ديون اليونان حوالي 350 مليار يورو، تمّ صرف قسم منها في إطار خطط الإنقاذ التي هدفت إلى إعادة هيكلة الديون، التي بلغت ما يزيد عن 160 في المئة من الناتج المحلي للبلاد، ولكن وبرغم حصول اليونان على مبالغ من الاتحاد الأوروبي، في إطار خطط الإنقاذ وخضوعها للسياسات التقشفية المطلوبة لخفض عجز الموازنة، فقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي وازدادت بطالة الشباب في شكل كبير، ولم تفلح الإجراءات في جعل اليونان قادرة على سداد أقساط قروضها في مواعيد استحقاقها.

تقف اليونان اليوم أمام أحد حلين أحلاهما مرّ، الأول: القبول بالطلبات التي تصرّ مجموعة الدائنين عليها كشرط للموافقة على منحها قروضاً جديدة لتطبيق خطط إنقاذ اقتصادها، والجدير بالذكر أنّ الخلاف بين اليونان والاتحاد الأوروبي يتركز على ثلاث نقاط وهي: تخفيض الرواتب التقاعدية ورفع الضرائب وتطبيق ضريبة القيمة المضافة ثم تحرير سوق العمل، ومن أجل تلك السياسات المطلوبة اتهم رئيس الوزراء اليوناني تسيبراس الدائنين بأنهم «يحاولون إذلال الشعب اليوناني وليس فقط الحكومة اليونانية...». أما الحلّ الثاني فهو أن تفشل التسوية ويعلن الاتحاد الأوروبي، خروج اليونان من منطقة اليورو والعودة إلى الدراخما، وهو ما أطلق عليه تعبير «GREXIT»، وهو خيار صعب جداً ستكون له ارتدادات ليس على اليونان فقط بل على الاقتصاد العالمي، لأنّ الدائنين بمعظمهم يمثلون مؤسسات مالية عالمية وليس أوروبية فقط.

الأهم بالنسبة إلى الأوروبيين هو كيفية انعكاس الأزمة اليونانية على دول مقترضة أخرى، وتحتاج أيضاً إلى مساعدة لإنقاذ اقتصادها الذي يقترب من حدود الأزمة مثل إسبانيا وإيطاليا حيث يعادل مجموع ناتجهما المحلي الإجمالي نسبة 30 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي. فكيف سيتم التعامل لاحقاً مع هاتين الدولتين من حيث خطط الإنقاذ أو تطبيق سياسات تقشفية واقتصادية معينة عليهما؟

إنّ الأزمة اليونانية بكلّ تعقيداتها يمكن اعتبارها مثالاً، للأزمات المالية التي تعصف بالدول، كنتيجة للديون الخارجية التي تفوق قدرة البلد على السداد وخدمة الدين، حيث تبدأ الديون الخارجية بالتراكم عندما يتفاقم العجز في الميزان التجاري، بمعنى أنّ المبالغ المستحقة عليها لدول ومؤسسات خارجية هي أكثر من الأموال التي تستحق لها وتتدفق على حسابها، في هذه الحالة يجب أن تلجأ إما إلى الاحتياطيات التي لديها من النقد الأجنبي أو أن تلجأ إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الخارجية أو الدول الأخرى. وعندما ترتفع نسبة الديون لأي دولة إلى مستوى لا يكون بإمكان الدولة المقترضة أن تدفع فوائد وخدمة الدين إضافة إلى الأقساط المستحقة، تكون قد أصبحت أمام مشكلة كبيرة.

إنّ الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، يرافقه دائماً فرض لمجموعة من السياسات يتمّ تطبيقها على البلد المقترضة، وقد سميت هذه السياسات بتوافق واشنطن وتتلخص بعشر نقاط هي:

سياسة مالية تقشفية وتجنب حدوث أي عجز مالي، وإذا حصل يجب أن يكون بنسبة طفيفة من الناتج المحلي الإجمالي.

تخفيض الإنفاق الحكومي، خصوصاً الرواتب وأي مصاريف تشكل عبئاً على الموازنة العامة.

رفع الدعم أو إعادة توجيهه إلى المستحقين واستهداف الفقراء فقط، وتأمين خدمات التعليم والصحة والبنى التحتية، بدلاً من الدعم الشامل لكافة المواطنين.

إعادة هيكلة النظام الضريبي والتوجه إلى توسيع الوعاء الضريبي وجعل معدل الضريبة أقلّ، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات.

معدل فائدة ديناميكية تستجيب لمتطلبات السوق.

تحرير التجارة، وتحرير الاستيراد وإلغاء أي سياسات حمائية سواء بالقوانين أو بالتعرفة الجمركية العالية وتحرير سوق العمل.

تحرير الاستثمارات الخارجية غير المباشرة.

خصخصة شركات وأملاك الدولة وبيعها إلى القطاع الخاص.

تخفيف القوانين المعيقة لدخول السوق وممارسة النشاط الاقتصادي فيه.

تطبيق قوانين حقوق الملكية.

يتضح مما سبق أنّ مجموع السياسات المقترحة في توافق واشنطن، ستكون قاسية جداً على عموم الناس الذين سيعانون من الفقر وتداعياته الخطيرة، وستزيد مخاطر الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مع ما تخلقه هذه الفجوة من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ماذا تفعل الدول حتى تتفادى مخاطر الاقتراض الخارجي سواء من المؤسسات الدولية أو البنوك التجارية الخارجية، وما ينشأ عن هذا الاقتراض من مشاكل في حال العجز عن تأمين فوائد المبالغ أو أقساط الدين، وكيف لها أن تمضي قدماً في مجال تحقيق النمو الاقتصادي؟

حيث من المعروف أنّ تحقيق نمو اقتصادي يستلزم استثمار الكثير من الأموال في البنى التحتية، وهذه الأموال غير متوافرة لدى الدولة، فهل اللجوء إلى الاقتراض هو حلّ أم مشكلة؟ من المنطقي أن تكون أي دولة حريصة على عدم اللجوء إلى الاقتراض في شكل كبير يتجاوز قدرتها على السداد، ولكن لأسباب مختلفة تحصل حالة العسر وتتطور لتصبح أزمة مالية قد تسبب إفلاس البلد.

في العالم، حصلت الكثير من الأزمات المالية، وما زلنا نذكر أزمة بداية الثمانينات وأزمة المكسيك ثم الأرجنتين ثم أزمة 1997 ـ 1998 في جنوب شرق آسيا التي ضربت كلاً من تايلاند وماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والفيليبين، ثم الأزمة المالية العالمية (2007 ـ 2008) أو ما سمي بأزمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة الأميركية وانتقلت إلى أوروبا ثم كانت لها تداعيات على معظم الدول في آسيا وغيرها، فكيف تمّت معالجة هذه الأزمات؟

من المعروف، أنّ صندوق النقد الدولي حاضر في كلّ الأزمات، يحاول تقديم خدماته وفرض وصفاته التي أصبحت معروفة بتأثيراتها السلبية وما زالت إندونيسيا حتى الآن تعاني جرّاء أزمة 97. 98، حيث وقّع بعدها الرئيس سوهارتو اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، كانت نتيجتها أن ارتفع منسوب الفقر ومعدل الجريمة، وأصبحت الإندونيسيات خادمات في أصقاع الأرض، بينما استطاعت ماليزيا الخروج من الأزمة من دون اللجوء إلى صندوق النقد والامتثال لشروطه وسياساته الصعبة والتي تنال من سيادة الدول.

إنّ السمعة السيئة لصندوق النقد الدولي وسياساته على مستوى العالم، عرّضته لانتقادات وهجوم عنيف من قبل كلّ الحكومات والنقابات والمنظمات الأهلية والمفكرين الاقتصاديين، وخصوصاً الكينزيين منهم ( نسبة إلى الاقتصادي العالمي جون مينارد كينز)، خصوصاً الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيغليتز الذي وصف سياسات صندوق النقد الدولي بأنها وصفة للإحباط لاقتصادي والفقر، وكلفة تطبيق الوصفة عالية جداً، حتى أنّ الولايات المتحدة لم تطبق وصفة صندوق النقد الدولي في أزمتها عام 2008 بل لجأت إلى سياسات معاكسة من حيث طرح حزم الإنعاش الاقتصادي التي لم تنته حتى الآن وبعد مرور أكثر من سبع سنوات عليها.

أخيراً، يمكن تلخيص أسباب الأزمات المالية بثلاث أسباب رئيسية: السبب الأول هو انخفاض كفاءة الإدارة الحكومية حيث أنها تلجأ إلى الاقتراض بأكثر مما تتحمل ميزانية الدولة واقتصادها، كما يقف الفساد والمصالح السياسية وراء الموضوع. أما السبب الثاني فهو تغييرات مفاجئة في الاقتصاد العالمي والدخول في اتفاقيات تجارية أو اقتصادية تجعل البلد المقترضة عرضة لانخفاض مواردها في شكل مفاجئ وغير متوقع. والسبب الثالث، هو المبالغة في تقدير الثقة باقتصاديات الدول وتحملها للقروض من قبل المؤسسات الدائنة، ومرة أخرى نجد أنّ الفساد هو أحد العوامل المشجعة لذلك.

في كلّ الأحوال، لا حلّ للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة، إلا باللجوء إلى الموارد والمدخرات المحلية والمستدامة من خلال تعبئتها في الأقنية الاقتصادية والاستثمارية المناسبة، إضافة إلى ابتكار حلول مشاركة للمستثمرين في مشاريع التنمية بدلاً من الاقتراض وتبعاته السيئة السمعة.

# أصحاب البساتين في صور: للإفراج عن حقوقنا المائية

**ناشد أصحاب ومستثمرو بساتين الموز والحمضيات الواقعة ما بين مفرق قانا ومخيم الرشيدية، والمقدرة مساحتها بآلاف الدونمات، وزيري الزراعة والطاقة «التدخل مع المعنيين في مصلحة مياه الليطاني للإفراج عن حقوقهم المائية في ري تلك البساتين والتي حرموا منها منذ قرابة الأسبوع، حيث بدأت أشجار البساتين باليباس ما ينذر بخسائر مادية جسيمة لاحقة بهم لا محالة».**

**وإذ شدّدوا على أن «لا أحد التفت إليهم وإلى مشكلتهم التي تنذر بخسائر مادية لا يقوون على تحمُّلها»، ناشدوا «كلّ من يمون على الموظفين في مصلحة مياه الليطاني الإيعاز لهم بإعادة ضخ مياه الري، وإلا سنضطر إلى اللجوء إلى السلبية، مع أنّ الأوضاع في البلد لا تحتمل، ولكنّ البساتين هي الرزق الذي يوازي الروح».**

# سنّو: لتفعيل العلاقات مع الدول الصديقة

**نوّه رئيس مجلس الأعمال اللبناني ـ الهولندي محمد خالد سنو في تصريح بـ «مواقف كبار المسؤولين اللبنانيين حيال الأحداث التي تمرّ بها المنطقة ولبنان».**

**وأوضح «أنّ لبنان الذي يرتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية كبيرة مع الدول العربية الشقيقة ومعظم الدول الصديقة في العالم، يسعى إلى تفعيل هذه العلاقات وتطويرها لتبلغ أفضل المستويات رغم الظروف الصعبة الراهنة والخلاف السياسي المزمن».**

**وقال: «لبنان المعهود له بحياده السياسي وبمواقفه الموضوعية يجب أن يأخذ بالاعتبار هذه العلاقات ويراعي مصالح الدول الشقيقة والصديقة على السواء، وخصوصاً في هذه الظروف الإقليمية الصعبة، وهذا يتطلب من كبار المسؤولين الاستمرار في سياستهم المعهودة في الحياد بين الأطراف المتنازعة».**

# تجمّع الشويفات يستنكر الاستهتار بسلامة المدينة

**أعلن تجمع «الشويفات مدينتنا»، في بيان أنه في «حادث غريب من نوعه، أطفأت جبالة باطون وبالتعاون مع أهالي منطقة الشويفات حريقاً شبّ على حائط مركز الدفاع المدني في مدينة الشويفات».**

**وأشار التجمع إلى أنّ «مركز الدفاع المدني الذي يغطي حدوداً أكبر من مساحة العاصمة بيروت، هو خال من أي آلية إطفاء صالحة للعمل، بعدما سحبت منه آلية الإطفاء الثانية إلى مركز البرج، علماً أنّ تجمّع الشويفات مدينتنا جاء بهذه الآلية نتيجة حملة مطلبية قبل 3 سنوات شملت وزير الداخلية والبلديات والمدير العام للدفاع المدني، وقدم خلالها هبة مقدارها ثمانية ملايين ليرة خصصت لشراء أثاث للمركز».**

**واستنكر التجمع، «الاستهتار بسلامة المدينة وأمن أهلها»، وحمّل المعنيين «مسؤولية أي ضرر ناتج عن أي حريق محتمل في المستقبل، في حال تقصير هذا المرفق الحيوي من القيام بواجبه الوطني والإطفاء في الوقت المناسب والطريقة الملائمة».**

# كاريتاس تناقش موازنة بقيمة 53 ملياراً و219 مليون ليرة

**عقدت رابطة كاريتاس لبنان جمعيتها العمومية السنوية في مقر الإدارة المركزية في سن الفيل، المخصصة لمناقشة الموازنة المرتقبة للسنة 2015–2016 الممتدة من 1 تموز 2015 إلى 30 حزيران 2016، والتي بلغت قيمتها 53 ملياراً و219 مليون ليرة لبنانية.**

**شارك في الجمعية المطرانان ميشال عون وسمير مظلوم، ممثلون عن المطارنة ومندوبون عن الرؤساء العامين والرئيسات العامات لمختلف الرهبانيات في لبنان، رئيس وأعضاء المجلس والمكتب، الأعضاء المنتسبين ورؤساء هيئات المناطق ورؤساء مكاتب الأقاليم في جميع المناطق اللبنانية.**

**وخلال الجمعية، ناقش الحاضرون الموازنة المرتقبة التي قدمها أمين المال العام إيلي رزق الله، وتم المصادقة والموافقة عليها. وبلغت قيمتها 53 ملياراً و219 مليون ليرة لبنانية، تتوزع على الشكل الآتي: 6 مليارات 321 مليون ليرة لبنانية للخدمات الصحية، 4 مليارات و939 مليون ليرة لبنانية للبرامج الاجتماعية، 9 مليارات 379 مليون ليرة لبنانية للتنمية الاقتصادية، 26 مليارا و660 مليون ليرة لبنانية لمركز الأجانب وبرامج الطوارئ المخصصة للسوريين والعراقيين والمجتمعات اللبنانية المتأثرة من النزوح، 435 مليون ليرة لبنانية للبرامج المختلفة، و5 مليارات و485 مليون ليرة لبنانية للخدمات المختلفة من خلال الأقاليم والمصاريف.**

## مواعيد

● يبدأ المياومون العاملون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إضراباً واعتصاماً عند التاسعة من صباح اليوم، أمام مقرّ الصندوق، احتجاجاً على عدم تثبيتهم.

● تعقد لجنة الإدارة والعدل، جلسة عند العاشرة من صباح اليوم برئاسة النائب روبير غانم، لمتابعة درس اقتراح القانون الرامي إلى معالجة الإشغال غير القانوني للأملاك العمومية البحرية.

ويترأس النائب محمد قباني عند العاشرة والنصف من صباح الغد لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، لمتابعة بحث موضوع: قطاع الكهرباء بين الواقع والتصورات المستقبلية (الوضع المالي والهدر، وضع قطاع الإنتاج).

وعند الثانية عشرة من اليوم نفسه، تعقد اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة، جلسة برئاسة النائب سامر سعادة، لمتابعة درس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 9341، المتعلق بالمعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي.

● إطلاق مهرجانات القبيات في القاعة الزجاجية في وزارة السياحة، عند العاشرة والنصف من صباح اليوم، في حضور وزيري السياحة ميشال فرعون والثقافة روني عريجي.

● يزور تجمع مالكي الأبنية المؤجرة مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم في دار الفتوى.

● يقيم الاتحاد العمالي العام، حفل إفطار في مطعم الساحة ـ طريق المطار، عند الساعة السابعة والنصف من مساء اليوم.

# لجنتا محامي ودعم حقوق المستأجرين: لسحب القانون المطعون به لاستحالة تطبيقه

**أعلنت لجنة المحامين مع لجنة دعم حقوق المستأجرين، في بيان، أنّ الاعتصامات وقطع الطرقات من قبل المستأجرين في مار مخايل، وحرق الدواليب وقطع أوتوستراد شارل الحلو، «جاءت نتيجة للاستهتار في قضية حياتية واجتماعية رئيسية وللأثر السلبي الذي يتركه تنفيذ قانون غير عادل وأحكام سماها رئيس مجلس النواب نبيه بري غير مقبولة وغير عادلة وغير منطقية»، معتبرة «أنّ تنفيذ القانون المبتور وبطريقة مجتزأة أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمواطنين».**

**وكرّرت اللجنتان مطالبة وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى بـ «سحب القانون المطعون فيه لاستحالة تطبيقه وللتعديلات المقترحة من المجلس النيابي، وخصوصاً أننا نتبنى طرح رئيس المجلس النيابي ببيع أو شراء المأجور لقاء الحفاظ على حقّ التعويض، إضافة إلى أنّ هناك تعديلات كثيرة من لجنة الإدارة والعدل بناء على اقتراح أكثر من كتلة نيابية غيرت القانون وعدلته، ولا يمكن تنفيذ القانون من دون اللجنة التي أبطلها المجلس الدستوري وباستحالة إيجاد الصندوق وتمويله وفي ظل التغيير الحاصل على القانون حالياً في المجلس النيابي، وبالتالي لا يمكن لأي سلطة او محكمة أن تستأنف أو تفسر المواد التي أبطلها المجلس الدستوري بطريقة تعطي حلولاً أخرى بديلة، إذ تعود الصلاحية حصرياً إلى المجلس النيابي بتعديله، وهذا ما يحصل حالياً بانتظار الجلسة المقبلة، وهذا توجه الرئيس بري الذي أصرّ وأعلن للمواطنين أنّ القانون غير نافذ وغير قابل للتطبيق والأحكام التي تصدر غير منطقية وغير مقبولة وغير عادلة، علماً أنّ الأحكام التي تصدر عن القضاء هي متناقضة مع بعضها البعض ومحصورة بالاسترداد للضرورة العائلية وللهدم، وهي غير قابلة للتطبيق كون الصندوق غير موجود لدفع القسم المتبقي من التعويضات الملزمة قبل تنفيذ الإخلاء، وخصوصاً أنّ القاضية ندين مشموشة أصدرت قراراً باعتماد قانون الإيجارات القديم 160/92 غير مستندة إلى القانون الجديد».**

**وختمت اللجنتان بالدعوة إلى «التفكير مليا في ما هو الأصلح للحفاظ على المواطنين وترسيخهم في بيوتهم ومنازلهم، وهو الذي ذكره بوضوح قرار المجلس الدستوري الذي أصرّ في المحافظة على حقّ السكن قبل تنفيذ القانون بطريقة مجتزأة وقبل حصول كافة التعديلات المقترحة من المستأجرين، وأولهم تبني طرح الرئيس نبيه بري».**

# فرنسوا باسيل يجول في أسواق جبيل

باسيل في جبيل

جال الرئيس السابق لجمعية المصارف فرانسوا باسيل، في السوق التجاري في مدينة جبيل، اطلع خلالها على المشاريع الإنمائية التي تنفذ، واستمع إلى التجار عن الحركة الاقتصادية والتجارية والسياحية مع حلول الصيف.

وأمل «أن تكون الأوضاع الاقتصادية في البلاد أفضل مما هي عليه اليوم، لأنّ في لبنان شعباً مقداماً ومنفتحاً ومبدعاً يستحق أن يحقق كلّ أمنياته وتطلعاته»، مشيراً إلى تأثير الاستقرار السياسي على الاقتصاد.

وأكد «عدم وجود أي لبناني أو مسيحي يقبل بالتظاهرات والولدنات التي حصلت الأسبوع الماضي تحت شعار تأمين حقوق المسيحيين»، معتبراً أنّ «هذه الحقوق مصانة ومؤمنة في الدستور ويجب تمتينها في ما بيننا قبل النزول إلى الشارع والقيام بمظاهرات لغايات شخصية وخاصة تضرّ بالبلد ولا تخدم أحداً».

ودعا جميع اللبنانيين إلى «أن تبقى ثقتهم بوطنهم قوية وأن يحضوا نوابهم على الذهاب إلى المجلس النيابي في أسرع وقت لانتخاب رئيس للجمهورية» مؤكداً أنّ «بلداً من دون رأس لا ثقة لأحد فيه ولا قيام لمؤسساته».

وحضّ باسيل المغتربين اللبنانيين والسواح الأجانب على المجيء إلى لبنان وتمضية فصل الصيف فيه دون خوف، منوهاً «بالجهود التي يبذلها الجيش والقوى الأمنية لتأمين الأمان والسلام وبالرؤية الصائبة التي يتحلى بها رئيس بلدية جبيل زياد الحواط للنهوض بالمدينة»، معلناً أنه سيبقى إلى جانب المجلس البلدي رئيساً وأعضاء لما فيه مصلحة وإنماء المدينة.

# «كفانا نفايات»: لإقفال مطمر الناعمة نهائياً في 17 تموز

عقد تجمع «كفانا نفايات» مؤتمراً صحافياً في بلدة عين درافيل، تحت شعار «مسيرتنا مستمرة، هدفنا واحد، مطلبنا واضح: إقفال مكب عين درافيل الناعمة»، في حضور رؤساء بلديات قرى الشحار، عرمون، رئيس اتحاد بلديات الغرب الأعلى والشحار، وشخصيات اجتماعية، دينية، ثقافية وأبناء القرى المجاورة للمكب.

بداية، تحدثت عضو اللجنة الإعلامية للتجمع الزميلة راغدة الحلبي، مؤكدة «إصرار أهالي منطقة الشحار وعرمون والناعمة على تنفيذ القانون، وإقفال مكب الناعمة إقفالاً نهائياً في 17 تموز المقبل»، لافتة إلى أنّ «إرادة الشعب أقوى من أي قرارات سياسية».

بدوره، اعتبر مختار عين درافيل جوزف أبي سليمان أنّ «الخطة الوطنية لمعالجة مشكلة النفايات وما رافقها وتلاها من دفاتر شروط ودراسات ومناقصات واجتماعات وفضّ عروض، ما هي إلا مسرحية هزلية لإلهاء الناشطين والأهالي والمجتمع المدني»، مؤكداً أنّ «الدولة خطتها واحدة، وهي استمرار الطمر في مطمر الناعمة».

ودعا الأهالي إلى «مواجهة خطة الدولة بخطة شعبية تتمثل في إقفال المطمر بسواعدنا إقفالا نهائيا في 17 تموز، مهما واجهنا من ضغوط وتكبدنا من تضحيات».

ولفت رئيس اتحاد بلديات الغرب الأعلى وليد بو حرب، من جهته، إلى أنه من خلال متابعته لملف إقفال مطمر الناعمة، لم يجد إلا «المماطلة»، واصفاً الاجتماع الأخير الذي عقد مع وزير البيئة محمد المشنوق بـ «الأسوأ، إذ طرح بدعة جديدة تتمثل في تخفيف كمية النفايات التي ستطمر في مكب الناعمة إلى 600 طن، وهي نفايات منطقة عاليه والشوف. وتمّ رفض هذا الاقتراح من قبل رؤساء البلديات الذين حضروا الاجتماع».

ثم تحدث رئيس بلدية عبيه عين درافيل غسان حمزة، فأكد أنّ «وجود المطمر في عين درافيل كان بقرار سياسي والتمديد له كان تمديداً سياسياً»، وقال: «إنّ ما سمعناه من وزير البيئة لا يطمئن، فالحكومة لم تفعل شيئاً في هذا الملف لأنها لا تريد، فالحلول سهلة ومعروفة لديهم. والمطلوب إصدار قرار سياسي لإقفال المكب، لكنّ القرار السياسي لن يصدر والمكب باق».

بعدها، ألقى كلمة التجمع الناشط البيئي عضو جمعية «عرمون بلدتي» زياد المهتار، مشيراً إلى «مشروع فرز للنفايات الذي تمّ تقديمه لبلدية عرمون، وقد تبناه رئيس البلدية فضيل الجوهري، وهو مشروع لفرز النفايات في منطقة الشحار، يسهم في حلّ الأزمة بسهولة، ويؤمن فرص عمل لأبناء المنطقة».

ثم تحدث رئيس جمعية «إنماء كفرمتى» أجود خداج مشدّداً على «أهمية أن تأخذ البلديات على عاتقها مسؤولية تأمين حلّ أزمة النفايات عند إقفال المطمر، وأنه يمكننا الاستفادة من تجربة جمعية سيدات بيصور في حلّ مشكلة النفايات والمشروع المطروح الآن في بلدة عرمون»، داعياً جميع أهالي المنطقة إلى «النزول إلى مدخل مطمر الناعمة لإقفاله نهائياً في 17 تموز 2015».

ووجهت كوثر قبلان باسم أمهات وسيدات الغرب، رسالة تحذير لجميع المسؤولين من «دمعات الأمهات وصرخات الأطفال نتيجة العلل البيئية، التي سببها لنا مطمر الموت»، مؤكدة أن «الجميع ذاهب إلى إقفال مكب الناعمة في 17 تموز».

وألقى مختار عبيه غسان خوري توصيات المؤتمر التي دعت الأهالي «وشركائنا في الوطن إلى النزول سوياً إلى مدخل المطمر بتاريخ 17/7/2015، وتطبيق قرار الحكومة التي وعدت بالإغلاق النهائي في هذا التاريخ». كما أوصى المؤتمر بـ «الطلب من رؤساء البلديات إقامة خطة طوارئ لجمع النفايات من الطرقات».

# الحلقي يعلن توفير مستلزمات عمل المدن الصناعية وإعادة تأهيلها

أكد رئيس مجلس الوزراء السوري وائل الحلقي أنّ الحكومة توفر الخدمات اللوجستية للمدن الصناعية من مشتقات نفطية وطاقة كهربائية ومياه وحماية أمنية بالتوازي مع إعادة تأهيل المدن والمناطق الصناعية المتضرّرة، وخصوصاً مدينة الشيخ نجار الصناعية لإعادة إقلاع الصناعات الوطنية.

وخلال اجتماع موسّع لمناقشة واقع المدن والمناطق الصناعية والحرفية، جدّد الحلقي حرص الحكومة على الارتقاء بواقع المدن الصناعية وتذليل معوقات وصعوبات العمل فيها وإصدار قرارات واتخاذ إجراءات تسهم في تقديم تسهيلات للصناعيين والحرفيين من أجل دوران عجلة الإنتاج في المعامل والمصانع إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأشار الحلقي إلى الحرص على إعادة إحياء الصناعات الوطنية السورية العريقة، كالصناعات النسيجية والقطنية والحرفية، وتوطين صناعات جديدة وصولاً إلى إنتاج قطع غيار للآلات والمصانع وغيرها من احتياجات مرحلة البناء والإعمار، مبيناً أنّ تحقيق الأمن الصناعي يؤدي إلى استقرار اجتماعي وتوفير فرص عمل جديدة وتنمية شاملة وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والتخفيف من الاستيراد وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي.

وناقش المشاركون في الاجتماع سبل تنشيط أداء المدن والمناطق الصناعية والحرفية ومساعدتها على تجاوز التحديات والصعاب وطرق تسهيل الإجراءات أمام الصناعيين والحرفيين.

حضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية المهندس عمر غلاونجي ووزراء المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة ورؤساء اتحادات غرف الصناعة والتجارة.

يشار إلى أنّ إحداث المدن الصناعية حقق نقلة نوعية، وخصوصاً بعد صدور مرسوم تشريعي عام 2004 بإنشاء ثلاث مدن صناعية في عدرا والشيخ نجار وحسياء ومرسوم في عام 2007 بإحداث مدينة صناعية في دير الزور إضافة إلى إحداث 101 منطقة صناعية.

ورصدت وزارة الإدارة المحلية للمناطق الصناعية والحرفية للعام الجاري 700 مليون ليرة سورية مع العمل على متابعة إحداث عدد من المناطق الصناعية والحرفية ووضعها بالاستثمار خلال الربع الثالث من العام الجاري في محافظات حمص وحماة والسويداء وطرطوس واللاذقية وريف دمشق.

ووفق أرقام الإدارة المحلية فقد وصل حجم الاستثمارات الإجمالية في المدن الصناعية الأربع إلى 587، 571 مليار ليرة سورية ووفرت 76989 فرصة عمل.

# إطلاق شهر التسوق في النبطية

رعى رئيس بلدية النبطية أحمد كحيل ممثلاً بعضو البلدية صادق اسماعيل، إطلاق شهر التسوق في النبطية والذي أقامته جمعية «تجار محافظة النبطية»، باحتفال أقيم في ساحة بئر القنديل في النبطية، حضره مدير مركز كامل يوسف جابر الثقافي الاجتماعي في النبطية جهاد جابر، المدير الاقليمي للجمعية الدولية للإعلام في الشرق الأوسط وأفريقيا سعد الزين، رئيس جمعية تجار محافظة النبطية وسيم بدر الدين، رئيس بلدية النبطية الفوقا راشد غندور وممثلون عن الأندية والجمعيات الكشفية والاجتماعية والصليب الأحمر اللبناني ومركز كامل يوسف جابر الثقافي والاجتماعي وفاعليات.

افتتاحاً النشيد الوطني للفرقة الموسيقية لكشاف التربية الوطنية ـ فوج كفرمان ثم ترحيب من قائد فوج كشاف الجراح في كفررمان الأديب والشاعر سعيد ضاهر، فكلمة بدر الدين، اعتبر فيها «أنّ المهرجان هو لتنشيط الدورة الاقتصادية في منطقة النبطية والمدينة خلال الليل ما ينعكس إيجاباً في تعزيز الوضع الاقتصادي»، شاكراً كلّ المشاركين في المهرجان.

ثم ألقى اسماعيل كلمة قال فيها: «على عادتها تتوج مدينة النبطية شهر العبادة بإطلاق مهرجان التسوق بهدف تنشيط الدورة الاقتصادية وإبراز الوجه بفعاليات ثقافية ودينية وترفيهية، وهنا تتلاقى الهمم العالية والنيات الخالصة لإبراز هوية هذا المجتمع المقاوم الصامد دائماً والتواق إلى العيش العزيز الكريم».

بعدها سلم بدر الدين درع الجمعية للزين عربون تقدير لدوره، ثم أقيمت حفلات السيف والترس.